الأمناء تكشف النقاب عن فداحة عمليات النهب التي طالت حقول النفط الجنوبية..

فضيحة صفقة بأكثر من (٢١,٦) مليون دولار.. من وراءها؟

فساد الذهب الأسود!

• كيف تشتري وتبيع قوى صنعاء في حقول النفط بعيدًا عن وزارة النفط؟

• ما وراء نفي وزارة النفط موافقتها على استحواذ شركة هولندية على حصة شركة نمساوية؟

الأمناء قسم التقارير:

أصبحت حادثة استحواذ شركة (زينيث) الهولندية على أصول الطاقة التابعة لشركة (أو.إم.في) النمساوية في القطاعات النفطية في الجنوب حديث الساعة، لا سيما وأن الصفقة قدرت قيمتها بأكثر من 21.6 مليون دولار، في فضيحة كبيرة تؤكد الفساد الحاصل في قطاع النفط والغاز في الجنوب من قبل قوى صنعاء اليمنية.

وهذا الفساد الذي زرعته قوى نظام صنعاء اليمنية في الجنوب، خصوصا في قطاع النفط، ليس من اليوم، بل تعود جذوره إلى ما بعد التوقيع على ما تسمى بـ "الوحدة اليمنية" المشؤومة في 21 مايو / أيار 1990م، في استهداف ممنهج للمنشآت الحكومية في الجنوب.

تورط قوى نظام

وأكدت مصادر خاصة أن قوى نظام صنعاء اليمنية تقوم بالشراء والبيع في حقول النفط في الجنوب بعيدا عن وزارة النفط والمعادن في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال.

وأشارت إلى أن هناك أكثر من دليل على ما تقوم به قوى نظام صنعاء اليمنية من شراء وبيع في حقول النفط في الجنوب دون علم وزارة النفط والمعادن في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال.

موقف وزارة النفط

وبعد كشف فضيحة استحواذ شركة (زينيث) الهولندية على أصول الطاقة التابعة لشركة (أو.إم.في) النمساوية في القطاعات النفطية في الجنوب، والتي قُدرت تلك الصفقة قيمتها بأكثر من 21.6 مليون دولار، والتي أكدت، أيضا، الفساد الحاصل في قطاع النفط والغاز في الجنوب من قبل قوى صنعاء اليمنية، خرجت وزارة النفط والمعادن في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال عن صمتها، ونفت موافقتها على تلك الصفقة جملةً وتفصيلا.

وأكدت وزارة النفط والمعادن في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال عدم موافقتها على استحواذ شركة زينيث الهولندية على أصول الطاقة التابعة لشركة (أو.إم.في) النمساوية في القطاعات النفطية في صفقة تقدر قيمتها بأكثر من 21.6 مليون دولار.

وقالت الوزارة، في حكومة المناصفة المُعترف بها دولياً، في بيان: "لم يتم إبرام أي اتفاق مع شركة زينيث وإن الوزارة ما زالت تدرس الوثائق المقدمة من شركة (أو.إم.في)".

وأعرب البيان عن استغراب حكومة المناصفة من إصدار شركة زينيث «مثل هذه التصريحات المنافية للحقيقة»، وحمّل الشركتين «مسؤولية نشر مثل هذه الأخبار المضللة للرأي العام».

وقالت: «تنفي وزارة النفط والمعادن صحة التصريحات الإعلامية التي أطلقتها شركة زينيث للطاقة (Zenith Energy) والتي زعمت فيها استحواذها على حصة شركة OMV في القطاعات النفطية (S2 و 3 و 70)".

وأضاف: «استغربت وزارة النفط من إصدار مثل هذه التصريحات المنافية للحقيقة، حيث أن الوزارة لديها شروط تنظمها اتفاقيات المشاركة في الإنتاج؛ يأتي في مقدمتها الالتزام بالمعايير الخاصة بالتخلي أو البيع والتي تشترط أن تكون الشركة المشترية والمشغلة للقطاع معروفة وعالمية وتتمتع بالقدرة المالية والكفاءة الفنية".

مؤكدا أن: «وزارة النفط تستغرب من قيام شركة زينيث من إصدار مثل هذه الأخبار والتصريحات".

وتابع: «توضح الوزارة للرأي العام ان تلك الأخبار غير صحيحة وأنه لم يتم إبرام أي اتفاق معها وإن الوزارة ما زالت تدرس الوثائق المقدمة من شركة OMV".

وأكمل: "تؤكد الوزارة نفيها لصحة تلك الأخبار التي نشرتها شركة زينيث ولما جاء فيها، وأن الوزارة حتى كتابة هذا البيان ما زالت ترى أن شركة زينيث ليس لديها الكفاءة والقدرة المالية والفنية المعتمدة لدى الوزارة وهيئة النفط ولا تنطبق عليها المعايير المنظمة لحالات التخلي عن ملكية الحصة المملوكة لشركة OMV".

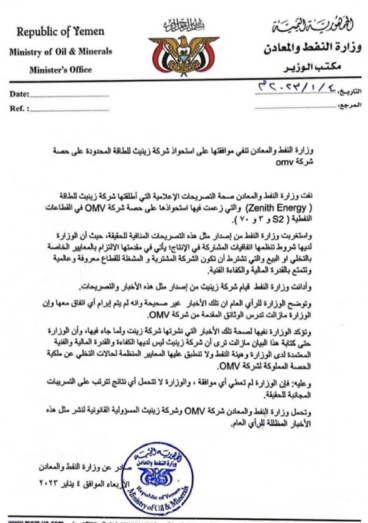

Republic of Yemen
Ministry of Oil & Minerals
Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة النفط والمعادن
مكتب الوزير

التاريخ: ٢٠٢٣/١/٠٤
المرجع:

وزارة النفط والمعدن تنفي موافقتها على استحواذ شركة زينيث للطاقة المحدودة على حصة شركة omv

نفت وزارة النفط والمعدن صحة التصريحات الإعلامية التي أطلقتها شركة زينيث للطاقة (Zenith Energy) والتي زعمت فيها استحواذها على حصة شركة OMV في القطاعات النفطية (S2 و ٣ و ٧٠).

واستغربت وزارة النفط من إصدار مثل هذه التصريحات المنافية للحقيقة، حيث أن الوزارة لديها شروط تنظمها اتفاقيات المشاركة في الإنتاج؛ يأتي في مقدمتها الالتزام بالمعايير الخاصة بالتخلي أو البيع والتي تشترط أن تكون الشركة المشترية والمشغلة للقطاع معروفة وعالمية وتتمتع بالقدرة المالية والكفاءة الفنية.

وأدانت وزارة النفط قيام شركة زينيث من إصدار مثل هذه الأخبار والتصريحات.

وتوضح الوزارة للرأي العام ان تلك الأخبار غير صحيحة وانه لم يتم إبرام أي اتفاق معها وان الوزارة مازالت تدرس الوثائق المقدمة من شركة OMV.

وتؤكد الوزارة نفيها لصحة تلك الأخبار التي نشرتها شركة زينيث ولما جاء فيها، وأن الوزارة حتى كتابة هذا البيان مازالت ترى أن شركة زينيث ليس لديها الكفاءة والقدرة المالية والفنية المعتمدة لدى الوزارة وهيئة النفط ولا تنطبق عليها المعايير المنظمة لحالات التخلي عن ملكية الحصة المملوكة لشركة OMV.

وعليه: فإن الوزارة لم تعطي أي موافقة ، والوزارة لا تتحمل أي نتائج تترتب على التصريحات المجانبة للحقيقة.

وتحمل وزارة النفط والمعادن شركة OMV وشركة زينيث المسؤولية القانونية لنشر مثل هذه الأخبار المظللة للرأي العام.

صادر عن وزارة النفط والمعادن
الإثنين الموافق ٤ يناير ٢٠٢٣

عدن - المعلا - الجمهورية اليمنية - هاتف (٢٤١٧٦٩ - ٢٤١٧٦٨ - ٢٤١٧٦٧) - فاكس (٢٤١٧٦٩ - ٢٤١٧٦٨ - ٢٤١٧٦٧) البريد الإلكتروني: www.mom-ye.com
Aden - Maalla - Republic of Yemen - Tel. (+967 2 241769 - 241768 - 241767) - Fax (+967 2 241794) Website: www.mom-ye.com

وهو حصتها في حقل العقلة النفطي في محافظة شبوة في الجنوب على بحر العرب.

وجاء في الإعلان أن الحقل أنتج في المتوسط ستة آلاف برميل يوميًا اعتبارًا من يناير كانون الثاني 2022، بعدما كان ينتج حوالي 15 ألف برميل يوميا قبل الحرب.

جذور فساد قوى صنعاء بالجنوب

وتمتد جذور فساد قوى نظام صنعاء اليمنية في الجنوب فيما يخص قطاع النفط إلى ما بعد التوقيع على ما تسمى بـ «الوحدة اليمنية» المشؤومة في 21 مايو / أيار 1990م.

وكانت تقارير سرية كشفت عن 111 شركة نفطية وهمية كانت السبب في نهب النفط في الجنوب.

حيث [illegible] يرن الغموض يكتنف الإنتاج النفطي الحقيقي بالبلاد، خصوصا الإنتاج النفطي من الجنوب، فأكثر من علامات استفهام طرحت نفسها حول كم وكيف ومن ولماذا يتعمد نظام صنعاء إخفاء الأرقام الحقيقية للإنتاج اليومي من النفط بالجنوب، بالإضافة إلى إعلانه تراجع الإنتاج كلما ارتفعت القطاعات النفطية المنتجة.

كما يعد الحديث عن الإنتاج الحقيقي للنفط وهميًا، فالأرقام التي تعلنها سلطات صنعاء مشكوك فيها وتجافي الواقع، فهناك عديد المؤشرات الدالة على أن الإنتاج منذ عام 1990م والذي اتجهت فيه السلطة بصنعاء إلى التنقيب عن النفط وإصدار عشرات القرارات بالموافقة على اتفاقيات شراكة مع شركات نفطية وكان أول قرار بذلك عقب إعلان وحدة 22 من مايو ومثل القرار رقم (16) لسنة 1990م الذي ينص "بالموافقة على اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة مع شركة هولندج للبترول (سي.سي.سي)"، أول القرارات لنظام صنعاء دون أن يحدد القرار نوع الإنتاج ومكان عمل الشركة ورقم القطاع النفطي ومساحته وموقعه في أي محافظة ولم يوضح نسبة حصص المشاركة في الإنتاج بين الشركة والجهة الممثلة للدولة، وعلى ذات المنوال صدرت العشرات من القرارات التي تسارعت بوتيرة عالية عقب حرب صيف 94م والكثير من القرارات لم يصدق عليها من مجلس النواب.

وتلك القرارات غير الشرعية بنظر القانونيين أتاحت هامشاً واسعًا لصنعاء لإخفاء الكم الحقيقي لإنتاج النفط في الجنوب ولذلك يتحدث مهندسو نفط على ان القطاعات النفطية المنتجة تمثل نسبة 10% فقط من مجموع خارطة القطاعات النفطية العاملة.

وتشير المعلومات إلى أن احتياطي النفط في القطاعات النفطية المكتشفة فقط لا يقل عن 50 مليار برميل قابل للتزايد مع تواصل الاستكشافات النفطية وتطور صناعة النفط، أما الإنتاج اليومي من النفط، بحسب اقتصاديون، فلا يقل عن مليوني برميل وهذا الرقم مبني على أدلة ومؤشرات ثابتة منها التأكيدات الرسمية خلال عقد التسعينيات بالقرن الماضي أن إنتاج النفط سيتجاوز بحلول عام 2000م مليون برميل، وكانت عدد من الصحف الرسمية قد أشارت إلى أن التوقعات الرسمية المبنية على دراسات ونظريات وحقائق على الأرض بأن الإنتاج اليومي سيصل عام 2000م إلى أكثر من مليون برميل وسيرتفع إلى أكثر من مليوني برميل أي بعد خمس سنوات أي بعد عام 2005م آنذاك، فما بالكم اليوم، وقد وصلنا إلى عام 2023م.